



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٧ هـ. الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٧٧ م. العدد ٢٦٩١

## الفهرس

صفحة

٦٩٤	قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون بنك الاسكان
٦٩٦	قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية
٦٩٧	تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين
٦٩٧	بروتوكول بتعديل اتفاقية مجلس الطيران المدني للدول العربية
٧٠٤	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٧١٠	بلاغ رسمي رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧

طبعة القوات المسلحة الأردنية

هنا من الأصول

## نحسب الحق لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٧

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٧

## قانون معدل لقانون بنك الاسكان

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ح) من المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة عبارة (والانتمائية) بعد كلمة (العمرانية) الواردة فيها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٨ - رأس مال البنك المصرح به (١٨٠.٠٠٠.٠٠٠) ثمانية عشر مليون دينار اردني مقسمة على

ثمانية عشر مليون سهم القيمة الاسمية لكل منها دينار اردني واحد مضافة كما يلي :-

أ - اسهم عادية : عددها مليون سهم تساهم بها متناصفة كل من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والبنك المركزي الاردني .

ب - اسهم ممتازة : عددها تسعة ملايين سهم تطرح للاكتتاب العام داخل المملكة وخارجها .

ج - اسهم خاصة : عددها ثمانية ملايين سهم تساهم بها الهيئات والمؤسسات والاشخاص خارج المملكة واية حكومة اخرى خلاف حكومة المملكة الاردنية الهاشمية . وتحدد شروط الاكتتاب فيها بالاتفاق مع البنك طبقا لاحكام المادة (٩) من هذا القانون .

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

أ - بإلغاء نص البند الخامس من الفقرة (أ) والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٥ - خمسة ممثلين عن حملة الاسهم الممتازة اعضاء في المجلس ،

ب - بإلغاء البند (٦) من الفقرة (أ) واعادة ترقيم البند (٧) بحيث يصبح البند (٦) .

ج - بإلغاء الفقرة (ج) منها .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٧) من القانون الاصلي بشطب عبارتي (والبنوك المرخصة) و (البنك الممثل على التوالي) الواردتين فيها .

المادة ٦ - يلغى نص المادة (٢٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٨ - لا يشترك حملة الاسهم العادية والخاصة في انتخاب اعضاء مجلس الإدارة الآخرين .

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٩) من القانون الاصلي بشطب عبارة (مع مراجعة ماورد في الفقرة (ب) من المادة (٢٦) من هذا القانون والفقرة (د) من المادة السابقة) الواردة فيها .

المادة ٨ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي بشطب عبارة (باستثناء ممثل البنوك التجارية العاملة في المملكة المشار اليها في المادة (٢٨) فقرة (أ) من هذا القانون والتي تكون مدة عضويته سنة واحدة) الواردة فيها .

المادة ٩ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣٨) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة (من مجلس الوزراء) الواردة فيها : (بناء على تنسيق المجلس) .

المادة ١٠ - يلغى نص المادة (٦٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦٥ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعفى البنك من الضرائب والرسوم

والتكاليف المالية الاخرى العائدة للخزينة العامة والمؤسسات الحكومية او البلديات التي

تتناول رأس مال البنك او امواله الاحتياطية او دخله او ارباحه او الاموال المتقولة

وغير المتقولة التي يملكها او على المستندات والعقود التي ينظمها او يعقدها سواء عند

عقد القروض والتأمين عليها والكفالات والتأمين ونحوه وتنفيذه بما في ذلك رسوم

طوايع الواردات التي ترتب على تلك المعاملات او العقود والمستندات الخاصة بها .

ب - لا تسري الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على الضرائب

والرسوم الجمركية والاستيراد على ما يستورده او يشتريه او ينشئه البنك لاغراضه

التجارية او الاستثمارية او الانتمائية .

## الحسين بن طلال

١٩٧٧/٢/٢٧

وزير السياحة والآثار  
غالب بركات  
وزير الاعلام  
عدنان ابو عوده  
وزير التربية والتعليم ووزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
عبد السلام المجالي  
رئيس الوزراء ووزير  
الخارجية والدفاع  
مضر بدران

وزير الاوقاف والشؤون  
والمقنصات الاسلامية  
العمل  
عصام العجلوني  
وزير الاشياء والتعبير ووزير  
دولة للشؤون الخارجية  
صلاح جمعه  
وزير العدل  
المعدل  
كامل قشيري

وزير الشؤون  
البلدية والقروية  
ابراهيم ايوب  
وزير المواصلات ووزير  
الصحة بالوكالة  
عبد الرؤوف الروابدة  
وزير الداخلية  
سليمان غرار  
وزير التنمية  
التمريش  
مروان القاسم

وزير  
القلم  
علي سحليات  
وزير الاشغال العامة  
سعيد يونس  
وزير المالية  
محمد الدباس  
وزير الصناعة والتجارة  
نجم الدين الدجاني  
وزير الثقافة والشباب  
الشريف فراشرف



## نحو نصيب الله تعالى من الملكة لولاء الله تعالى

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٧ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت و اضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٧

## قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٦) من القانون الاصيل باضافة البند (٤) التالي اليها :-  
(٤) اية بضاعة اخرى يقرر مجلس الوزراء احكامها من الضريبة الاضافية بناء على تنسيب من الجهات الرسمية المختصة ) .

١٩٧٧/٢/٢٧

## الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الاشغال العامة عصام المجلوبي	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات وزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عوار	وزير التموين مروان القاسم
وزير النقل علي سنجيات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٧ الموافقة على (تعليقات معدلة لتعليقات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٧٧) بشكلها التالي :-

## تعليقات

### معدلة لتعليقات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين

المادة ١ - تسمى هذه التعليقات (تعليقات معدلة لتعليقات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٧٧) وتقرأ مع (تعليقات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين) المنشورة في الملاحق رقم (١) للعدد (١٢٥٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٤ المشار اليها فيما يلي بالتعليقات الاصلية وما طرأ عليها من تعديل كتعليقات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية :-

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٨) من المادة (٥) من التعليقات الاصلية بشطب عبارة (الرابعة عشرة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الثامنة عشرة) .

## بروتوكول

### بتعديل اتفاقية مجلس الطيران المدني للدول العربية

القاهرة في ٢٣ جادى الآخر ١٣٩٥ هـ

٣ يوليو (تموز) ١٩٧٥ م

ان مجلس الطيران المدني للدول العربية

وقد عقد دورته الثالثة عشرة الاستثنائية بالقاهرة بتاريخ ١٨-٢٣ جادى الآخر ١٣٩٥ هـ الموافق ٢٨ يونيو (حزيران - ٣ يوليو (تموز) ١٩٧٥) :-

اتخذ في الاعتبار قراره رقم (١٢/د-٢٥) الصادر بالدورة الثانية عشر التي عقدت في مراكش بالملكة المغربية في شهر ديسمبر (كانون اول) ١٩٧٤ في شأن تعديل اتفاقية مجلس الطيران المدني للدول العربية ، وتقرير اللجنة المشكلة وفقا لهذا القرار والتي عقدت اجتماعاتها بالقاهرة في شهر ابريل (نيسان) ١٩٧٥ .

مؤكد اهمية ادخال بعض التعديلات على اتفاقية مجلس الطيران المدني للدول العربية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ التاسع عشر من ذي القعدة ١٣٨٤ هـ الموافق الحادي والعشرين من مارس (آذار) ١٩٦٥ م ، والتي دخل حيز النفاذ في الحادي عشر من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٦٧ م .

اتخذ في الاعتبار ضرورة ان تكون هذه التعديلات على وجه يكفل لمجلس الطيران المدني للدول العربية ممارسة اختصاصاته ومسؤولياته بالمرونة التي تقتضيها طبيعة الطيران المدني .

اتخذ في الاعتبار احكام المادة الحادية عشر من الاتفاقية آفة الذكر

قد وافق على الآتي :-

## الفصل الاول

### التعديلات التي ادخلت على الاتفاقية

#### المادة الاولى

عن المادة الاولى من الاتفاقية :-

تعدل المادة الاولى على الوجه التالي :-

المادة ١ - المجلس :-

أ - التعريف

المجلس الطيران المدني للدول العربية منظمة متخصصة في مجال الطيران المدني في نطاق جامعة الدول العربية ويتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ويشار اليه فيما بعد « بالمجلس » .

ب - العلاقة مع جامعة الدول العربية :- يتم عقد اتفاق خاص بين جامعة الدول العربية والمجلس يحدد الصلة ووجه التعاون بينهما .

ج - العضوية

يتكون المجلس من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية التي تصح طرفاً في هذه الاتفاقية والدول العربية الاخرى التي تطلب الانضمام اليها وتقبل بأغلبية ثلثي الدول الاعضاء .

د - المقر

يكون مقر المجلس المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، ويجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجلس بأغلبية ثلثي الدول الاعضاء نقله الى دولة اخرى عضواً .

#### المادة الثانية

عن المادة الثانية من الاتفاقية :-

تعدل المادة الثانية على الوجه التالي :-

المادة ٢ - الهدف :-

يعمل المجلس على تقديم لمبادئ والقواعد الفنية والاقتصادية المتعلقة بالطيران المدني وتشجيعه في الحقلين العربي والدولي .

#### المادة الثالثة

عن المواد من ٣-٩ من الاتفاقية :-

تُلغى المواد من ٣ الى ٧ من الباب الاول من الاتفاقية والمادتين الثامنة والتاسعة من الباب الثاني وتعدل بالمراد التالية تحت عنوان و الباب الثاني - الهيكل التنظيمي للمجلس » ، وذلك على الوجه التالي :-

## الباب الثاني

### الهيكل التنظيمي

المادة ٣ - اجهزة المجلس :-

- أ - يباشر المجلس اعماله بواسطة :
- أ - جمعية عمومية وهي السلطة العليا للمجلس .
- ب - امانة عامة وهي الادارة التنفيذية للمجلس
- ج - لجنة دائمة .

المادة ٤ - الجمعية العمومية :-

أ - تشكيل الجمعية العمومية :-

تتألف الجمعية العمومية من ممثلي الدول الاعضاء في المجلس .

ب - رئاسة الجمعية العمومية :-

تكون رئاسة الجمعية العمومية بالتناوب حسب الترتيب المجاني لاسماء الدول الاعضاء وتستمر هذه الرئاسة حتى دور الانقضاء العادي التالي .

المادة ٥ - اختصاصات الجمعية العمومية:

- ١ - تختص الجمعية العمومية بوضع السياسة العامة التي يسير عليها المجلس ولها ان تتخذ في سبيل ذلك ما تراه ملائماً من قرارات وتوصيات واجراءات لتحقيق اهداف واغراض المجلس .
- ٢ - وضع القواعد والانظمة الداخلية اللازمة لسير العمل .
- ٣ - اعتماد الموازنة السنوية للمجلس وتحديد حصة كل دولة عضو فيها .
- ٤ - التعاون لأقصى حد ممكن مع جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية وخاصة المنظمة الدولية للطيران المدني لتحقيق الاهداف المشتركة لتقديم وازدهار الطيران المدني .
- ٥ - دراسة النظم والتوصيات الدولية الخاصة بالطيران المدني والعمل على تطبيق ما يتفق منها مع مصلحة الدول العربية .
- ٦ - دراسة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطيران المدني والتوصية بالانضمام اليها متى رأت الجمعية العمومية فائدياً للدول الاعضاء .
- ٧ - العمل على توحيد نظم وتشريعات ومصطلحات الطيران في البلاد العربية .
- ٨ - دروس الوسائل التي تكفل ازدهار الطيران المدني وتقديمه في البلاد العربية .
- ٩ - القيام بأبحاث في شتى نواحي النقل الجوي والملاحة الجوية وتسهيل تبادل المعلومات بين الدول .
- ١٠ - البحث في كل موقف من شأنه عرقلة تقدم النقل الجوي والملاحة الجوية في البلاد العربية وذلك بناء على طلب اي دولة عضو والتوصية بما تراه مناسباً .
- ١١ - الفصل في الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء وفقاً للمادة ١١ من هذه الاتفاقية .
- ١٢ - درس تعريف الاجور على جميع الخطوط الجوية العربية واصدار ما تراه مناسباً بشأنها .

هذا من العمل



- ١٣ - انتخاب اللجنة الدائمة وتشكيل اللجان الفرعية التي تراها ضرورية لبحث المواضيع التي يحيلها لها .  
 ١٤ - تعيين الامين العام وقرار تعيين الموظفين الرئيسيين .  
 ١٥ - اصدار القرارات والتوصيات اللازمة لتقديم وازدهار الطيران المدني والنقل الجوي .  
 ١٦ - تكليف الامين العام واللجنة الدائمة بكل ما تراه من اعمال .  
 ١٧ - انتخاب نائب الرئيس من ممثلي الدول الاعضاء ولا يؤثر انتخابهما على صفتها التمثيلية لدوليتها وذلك لمساعدة الرئيس خلال فترة انعقاد الجمعية العمومية .

#### المادة ٦ - انعقاد الجمعية العمومية :

- أ - تعقد الجمعية العمومية انعقادا عاديا مرة واحدة كل عام ، وتعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من الدول الاعضاء او من الامين العام .  
 ب - يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا بحضور اغلبية الدول الاعضاء .  
 ج - يجوز للجمعية العمومية بقرار منها ان تعقد جلساتها في مكان آخر خارج مقر المجلس .

#### المادة ٧ - التصويت في الجمعية العمومية :

- أ - يكون لكل عضو صوت واحد .  
 ب - تؤخذ القرارات والتوصيات باغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك وتكون قرارات الجمعية العمومية ملزمة للدول التي وافقت عليها .

#### المادة ٨ - الامانة العامة .

##### اولا - التكوين

تتكون الامانة العامة من امين عام وموظفين فنيين متفرغين تتوفر لديهم خبرة كبيرة وكفاءة عالية في شئون الطيران المدني والعدد اللازم من الموظفين الإداريين .

##### ثانيا - تعيين الامين العام :

تنتخب الجمعية العمومية اميناً عاما متفرغا بأغلبية اعضائها يكون من بين مواطني الدول الاعضاء من الاختصاصين في ميدان الطيران المدني وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

##### ثالثا - اختصاصات الامين العام :

يقول الامين العام ادارة اعمال الامانة العامة ويقترح على الجمعية العمومية تعيين الموظفين الرئيسيين لها ، كما يقوم بتقديم مشروع الموازنة السنوية لاقرار ودعوة الجمعية العمومية للانعقاد ويكون مسئولاً امام الجمعية العمومية عن جميع الواجبات والاعمال المستترة اليه .

#### المادة ٩ - اختصاصات الامانة العامة :

- ١ - اعداد ما تطلبه الجمعية العمومية من دراسات وإبحاث .  
 ٢ - التنسيق بين الدول الاعضاء في مجال التدريب على اعمال الطيران المدني .

- ٣ - اعداد الاعمال التمهيدية والقيام باعمال السكرتارية لاجتماعات الجمعية العمومية واللجنة وتبليغ قراراتها وتوصياتها الى الدول الاعضاء .  
 ٤ - تحضير مذكرات ودراسات عن جميع المسائل التي يشملها مشروع جدول اعمال الجمعية العمومية وتوزيعها على الدول الاعضاء قبل انعقاد الجمعية العمومية بوقت كاف .  
 ٥ - اعداد مشروع جدول اعمال الاجتماعات وعرضه على الجمعية العمومية للبت فيه .  
 ٦ - ابلاغ الجمعية العمومية كل طلب انضمام او انسحاب تتقدم به اي دولة عربية .  
 ٧ - تقديم تقرير سنوي الى الجمعية العمومية عن اعمال الامانة العامة .  
 ٨ - متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العمومية مع سلطات الطيران المدني في الدول الاعضاء .  
 ٩ - اعداد مشروع الموازنة السنوية .  
 ١٠ - تمثيل المجلس في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والاقليمية للطيران المدني .

#### المادة ١٠ - اللجنة الدائمة :

##### اولا - تشكيل اللجنة الدائمة :

تشكل اللجنة الدائمة من رئيس الجمعية العمومية - رئيسا ، واربعة اعضاء يجري انتخابهم من قبل الجمعية العمومية وبأغلبية الاعضاء الحاضرين وذلك للفترة ما بين دورتين عاديتين ويجوز تجديد انتخابهم لأكثر من مرة على ان يراعى ان يكونوا من الاطراف العليا ومن ذوي الكفاءة والخبرة في شئون الطيران المدني .

##### ثانيا - اختصاصات اللجنة الدائمة :

- أ - تدليل العقبات والصعوبات التي قد تواجهها الامانة العامة في تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الجمعية العمومية .  
 ب - دراسة مشروع جدول الاعمال ومشروع الموازنة السنوية للمجلس تمهيدا لعرضها على الجمعية العمومية لاقرارها .  
 ج - النظر في كافة المواضيع الاخرى التي يعرضها الامين العام والتي تكلفها به الجمعية العمومية .

##### ثالثا - انعقاد اللجنة الدائمة :

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعين على الاقل بين الدورتين العاديتين وذلك بناء على دعوة من الامين العام .

#### المادة الرابعة

##### عن المادة ١٠ من الاتفاقية :

تلقى المادة ( ١٠ ) من الباب الثالث من الاتفاقية وتستبدل بالنص الآتي ويعاد ترقيمها لتصبح مادة ١١ :

هذا من الأعمال

## المادة ١١ - فض الخلاف :

١ - اذا ثار خلاف أو نزاع بين دولتين أو أكثر من أعضاء المجلس في حق الطيران المدني أو حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولم تفلح للمفاوضات في فضه ، فعلياً أن ترفع الأمر إلى الأمين العام للمجلس الذي عليه أن يبدل أقصى جهده لحل هذه الخلافات أو المنازعات ، وذلك في خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليه فإذا لم يتوصل الأمين العام إلى حل يرضي الأطراف المتنازعة ، وجب عليه رفع الأمر إلى الجمعية العمومية للمجلس في أول دورة عادية لاحقة أو في دورة استثنائية إذا اقتضت الضرورة .

٢ - اذا لم تتمكن الجمعية العمومية من التوصل إلى حل بشأن فض الخلاف خلال الدورة المعروضة فيها للنزاع ، فعلياً رفع الأمر إلى مجلس جامعة الدول العربية للفصل فيه .

٣ - للدولة ذات الشأن أن تستأنف قرار الجمعية العمومية للمجلس الصادر في موضوع النزاع أمام محكمة العدل العربية عند انشائها وحتى يتم انشاؤها فلها أن تستأنف قرار الجمعية أمام مجلس جامعة الدول العربية ، بشرط أن يقدم الاستئناف خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بقرار الجمعية العمومية للمجلس .

٤ - يعتبر حكم محكمة العدل العربية أو قرار مجلس جامعة الدول العربية وكذلك قرار الجمعية العمومية لمجلس الطيران المدني للدول العربية الصادر في موضوع النزاع بعد فوات مهلة الاستئناف نهائياً وتلتزم الدول المعنية بتطبيقه .

٥ - لا يجوز لأي عضو في مجلس الطيران المدني للدول العربية التصويت عند بحث الجمعية العمومية للمجلس لخلاف يكون هو طرف فيه .

## المادة الخامسة

## عن المادة ١١ من الاتفاقية :

يعاد ترقيم المادة ١١ لتصبح المادة ١٢ .

## المادة السادسة

## عن المادة ١٢ من الاتفاقية :

تعديل المادة ( ١٢ ) لتصبح على الوجه التالي ، ويعاد ترقيمها لتكون المادة ( ١٣ ) :

## المادة ١٣ - المزايا والحصانات :

تسري اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية على اجتماعات الجمعية العمومية للمجلس ولجنته الدائمة وأعضاء الجمعية العمومية واللجان وعلى الأمانة العامة للمجلس وأمينها العام وهيئة موظفيها .

## المادة السابعة

## عن المادة ١٣ من الاتفاقية :

تلفى المادة ( ١٣ ) من الاتفاقية .

## الفصل الثاني

## أحكام ختامية تتعلق بهذا البروتوكول

## المادة الثامنة

فيما بين أطراف هذا البروتوكول تعتبر الاتفاقية والبروتوكول كأداة واحدة متجانسة ويحري تفسيرها على هذا الأساس أيضاً كما يطلق عليها « اتفاقية مجلس الطيران المدني للدول العربية المعدلة في القاهرة سنة ١٩٧٥ » .

## المادة التاسعة

## الانسحاب :

يجوز لأي عضو مرتبط بهذا البروتوكول أن ينسحب من الاتفاقية المعدلة بمقتضاه بعد مضي سنة من تاريخ إعلان انسحابه بموجب كتاب يرسله إلى الأمين العام الذي يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء والأمين العام لجامعة الدول العربية بصورة من كتاب الانسحاب .

## المادة العاشرة

## تعديل البروتوكول :

يجوز تعديل الاتفاقية المعدلة بمقتضى هذا البروتوكول بموافقة ثلثي أعضاء المجلس ولا ينفذ التعديل إلا بعد شهر من تاريخ إيداع وثائق تصديق ثلثي أعضاء المجلس :

## المادة الحادية عشر

## التصديق على البروتوكول :

١ - يتم التصديق على هذا البروتوكول من كل دولة تكون قد صدقت على اتفاقية مجلس الطيران المدني للدول العربية أو انضمت إليها .

٢ - يتضمن التصديق على هذا البروتوكول من جانب دولة عربية ليست طرفاً في الاتفاقية الانضمام إلى الاتفاقية الأصلية المعدلة بموجب هذا البروتوكول .

٣ - تودع وثائق التصديق على هذا البروتوكول لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة قبله إلى الدول المتعاقدة الأخرى إلى المكتب الدائم للمجلس أو أمانته العامة حسب الأحوال .

## المادة الثانية عشر

## تاريخ نفاذ البروتوكول

يبدأ نفاذ مفعول هذا البروتوكول بعد شهر من إيداع وثائق تصديق ثلثي الدول الأعضاء لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي عليها أن تقوم بإبلاغ ذلك إلى الدول المتعاقدة الأخرى إلى الأمانة العامة لمجلس الطيران المدني .  
جرى في القاهرة في اليوم الثالث والعشرين من جادي الآخر ١٣٩٥ هـ الموافق الثالث من يوليو ( تموز ) سنة ١٩٧٥ من نسخة واحدة رسمية باللغة العربية ويبقى هذا البروتوكول مودعاً بمحفوظات المكتب الدائم لمجلس الطيران المدني للدول العربية وترسل صوراً معتمدة مطابقة للأصل من هذا البروتوكول إلى جميع الأطراف في اتفاقية مجلس الطيران المدني للدول العربية وكل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

هذا من العمل



## قرار رقم ١ لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٦/١٢/٢٧ رقم س/ ١٥٥٩٩/٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (د) من المادة الثامنة من قانون سلطة المياه والحجاري في منطقة امانة العاصمة رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ والفقرة الثانية من المادة ٤٢ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كان نائب امين العاصمة يملك الحق في رئاسة مجلس ادارة سلطة المياه والحجاري في حالة تغيب امين العاصمة عن اجتماع المجلس ام انه يتوجب ان يرأس المجلس في مثل هذه الحالة العضو الذي ينتخبه الحضور من بينهم ؟

وبعد الاطلاع على كتاب نائب امين العاصمة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٣ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة السابعة من قانون سلطة المياه والحجاري في منطقة امانة العاصمة تنص على مايلي : يتولى ادارة السلطة مجلس ادارة مؤلف من :

١ - امين العاصمة رئيسا :

٢ - ثلاثة اعضاء من مجلس الامانة .

٣ - عضو من سلطة المصادر الطبيعية .

٤ - عضوين من القطاع الخاص يعينها رئيس الوزراء بتنسيب من الرئيس اي امين العاصمة .

٢ - ان الفقرة (د) من المادة الثامنة من هذا القانون تنص على انه اذا تغيب الرئيس عن الاجتماع ينتخب الحضور عضوا من بينهم ليرأس الجلسة .

٣ - ان الفقرة الاولى من المادة ٤٢ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ٩٥٥ قد حددت الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بامير العاصمة وليس من بينها رئاسة مجلس ادارة سلطة المياه والحجاري .

٤ - ان الفقرة الثانية من هذه المادة نصت على ان نائب امين العاصمة يضطلع بمسؤوليات الامين ويمارس صلاحياته عند غيابه او شغور مركزه .

ويستفاد من هذه النصوص ان نائب امين العاصمة المنتخب بمقتضى المادة ٣٥ من قانون البلديات لا يضطلع الا بالصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بامير العاصمة بمقتضى قانون البلديات ، وليس بالصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بالامير بمقتضى قانون آخر الا اذا ورد نص خاص على ذلك .

وحيث ان القانون الخاص بسلطة المياه والحجاري هو الذي اناط بامير العاصمة بالذات صلاحية رئاسة مجلس ادارة هذه السلطة وهو الذي نص على انه في حالة تغيب امين العاصمة عن حضور اجتماعات المجلس الادارة ينتخب الحضور عضوا من بينهم ليرأس الجلسة

فان ما ينبغي على ذلك ان هذا النص الخاص هو الذي ينبغي تطبيقه بحيث اذا تغيب امين العاصمة بالذات عن حضور اجتماعات مجلس ادارة السلطة يتولى رئاسة المجلس العضو الذي ينتخبه الحضور من بينهم ، وليس نائب امين العاصمة المنتخب بمقتضى المادة ٣٥ من قانون البلديات .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٧/١/١٠

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب امانة العاصمة	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	بتفسير القوانين
المستشار القانوني	في رئاسة الوزراء	التمييز	الرئيس الاول لمحكمة التمييز	
عبدالله الصعوب	عيسى طماش	عبدالرحيم الواكد	نجيب الرشيدان	موسى الساكت

## قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٦/١٠/٣ رقم أ/ ١١٨٧٢/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ز) من المادة السابعة من قانون الاوقاف رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كانت تجيز لمجلس الاوقاف أن يقرر صرف اكراميات لموظفي الاوقاف لقاء اية اعمال اضافية يكلفون بالقيام بها بعد اوقات الدوام الرسمي أم لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٦/٩/٢٩ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان الفقرة (ز) المطلوب تفسيرها تنص على ان لمجلس الاوقاف الصلاحية لاقرار صرف المبالغ التي تزيد على خمسمائة دينار و اقرار دفع الاكراميات والمساعدات التي لم ينص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها ويستثنى من احكام هذه الفقرة الاكراميات والمساعدات التي لم ينص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها والتي تقل قيمتها عن خمسين دينارا وتصرف بموافقة الوزير .

٢ - ان المادة ٢٧ من نظام الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم ١٤٢ لسنة ٩٦٦ تنص على ما يلي (تسري احكام نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ وما يطرأ عليه من تعديلات أو أي نظام يحل محله على جميع فئات موظفي وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المنوه عنها في المادة ٢٦ باستثناء الموظفين المؤقتين المذكورين في الفقرة (د) من المادة المذكورة . . . الخ ) .

٣ - ان الفقرة (ب) من المادة الرابعة من نظام الخدمة المدنية السالف الذكر تنص على ان لمجلس الوزراء ان يحدد بتشريعات خاصة ما يستحق للموظف من أجور وتعويضات ومكافآت وعلاوات ومباومات وغير ذلك مما يدفع للموظف باستثناء راتبه الذي يتقاضاه حسب سلم الرواتب المقرر في هذا النظام .

ويستفاد من نص الفقرة (ز) المشار اليها آنفا ان الاكراميات والمساعدات التي اناط القانون بمجلس الاوقاف صلاحية اقرار دفعها لموظفي الاوقاف هي الاكراميات والمساعدات التي لم يرد بشأنها نص خاص في القوانين والانظمة المعمول بها .

وحيث ان نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ الذي تسري احكامه على موظفي الاوقاف عملا بالمادة ٢٧ من نظام الاوقاف والشؤون الاسلامية المدرج نصها آنفا قد أورد نصا خاصا بشأن المبالغ التي تدفع للموظف سواء أكانت اجورا او تعويضات او مكافآت او علاوات او مباومات او غير ذلك وهو نص الفقرة (ب) من المادة الرابعة منه التي اناطت بمجلس الوزراء الصلاحية بأن يحدد بتشريعات ما يستحقه الموظف من مبالغ .

وحيث ان عبارة ( وغير ذلك ) الواردة في هذه الفقرة تشمل ما يستحقه الموظف من اكراميات او مكافآت لقاء قيامه بأعمال اضافية بعد اوقات الدوام الرسمي .

فان ما ينبغي على ذلك ان هذه المكافآت او الاكراميات لا تدخل في معنى الاكراميات والمساعدات المنصوص عليها في الفقرة ( ز ) المطلوب تفسيرها لوجود نص خاص بشأنها في نظام معمول به .

ولهذا فان الاكراميات والمساعدات التي يحق لمجلس الاوقاف دفعها هي الاكراميات والمساعدات التي تستحق بشير موظفي الاوقاف وبالتالي فان مجلس الاوقاف لا يملك بمقتضى الفقرة ( ز ) الصلاحية لاقرار دفع اكرامية لموظفي الاوقاف لقاء ما يقومون به من اعمال اضافية بعد اوقات الدوام الرسمي .

لهذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ١٩٧٧/٢/١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية وكيل وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الأول لمحكمة التمييز
عز الدين الخطيب	عيسى طماش	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشيدان	موسى الساكت

### قرار رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٧٧ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ٩٧٧/١/٦ رقم ق/٢٨٤ اجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في مكتب رئيسه لأجل تفسير المادتين الخامسة والسادسة من نظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها رقم ٦ لسنة ٩٦٦ وبيان ما يلي ( في حالة وفاة الموظف او المستخدم هل يستحق ورثته العون المالي البالغ ثلاثمائة دينار بقطع النظر عن مدة خدمته أم انهم لا يستحقون هذا العون ما لم تكن خدمة الموظف قد بلغت اثني عشر شهرا حسمت من رواتبه خلالها المبالغ المنصوص عليها في المادة السابعة من نفس النظام ) .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٧/١/٣ وتدقيق النصوص القانونية يتبين:

١ - ان البند ( أ ) من الفقرة الاولى للمادة الخامسة المشار اليها حسبها عدلت بالنظام رقم ٧٠ لسنة ٩٦٩ تنص على ما يلي : « في حالة وفاة الموظف او المستخدم تحاط اللجنة علما بذلك من المرجع المختص مع ارفاق كافة الوثائق الثبوتية اللازمة وتصدر قرارا عاجلا بصرف مبلغ تقدي قدره ثلاثمائة دينار لورثة المتوفي بنقض النظر عن مدة خدمته او اوضاع ورثته » .

وان البند ( ب ) من نفس الفقرة ينص على ما يلي : « يقرر صرف مبلغ خمسة وعشرين دينارا لورثة المتوفي مقابل كل سنة ساهم بها المتوفي في الصندوق » .

٢ - ان البند ( أ ) من الفقرة الثانية لنفس المادة تنص على انه في حالة المرض المقعد يحيل المراقب الموظف او المستخدم الى اللجنة الطبية العليا التي يكون قرارها البينة الوحيدة لاثبات المرض المقعد :

وان البند ( ب ) من نفس الفقرة تنص على ان الموظف او المستخدم المصاب بمرض مقعد يستحق مبلغ ثلاثمائة دينار مضافا اليه خمسة وعشرين دينارا عن كل سنة ساهم فيها بالصندوق .

٣ - ان الفقرة الثالثة من نفس المادة لا تجيز ان يزيد المبلغ الذي يصرف الى الموظف او المستخدم او ورثتها بموجب الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة على ثمانمائة دينار اردني .

٤ - ان المادة السادسة من نفس النظام تنص على ما يلي : ( لا يدفع العون المالي من هذا الصندوق عن الحالات البحوث عنها في المادة الخامسة من هذا النظام الا بعد مرور اثني عشر شهرا حسمت خلالها المبالغ المقررة في المادة السابعة التالية ) :

والواضح لأول وهلة ان هنالك تعارضا بين نص المادة الخامسة ونص المادة السادسة فيما يتعلق بمدة خدمة الموظف المتوفى او الموظف الذي تنتهي خدمته لاصابته بمرض مقعد .

لذا اوجب المادة الخامسة صرف العون المالي البالغ ثلاثمائة دينار لورثة الموظف المتوفى وللموظف المقعد بقطع النظر عن مدة الخدمة نجد ان المادة السادسة لا تجيز دفع العون المالي للملوكورين الا بعد مرور اثني عشر شهرا .

ومن حيث ان القاعدة في التفسير عند وجود نصين في القانون او النظام ظاهرهما التعارض : تقضي بان يحتهد القسر في التوفيق بينهما او احوال التصيين مما اذا كان ذلك ممكنا والا فان النص الاخير يعتبر ناسخا للنص المتقدم بالقدر الذي وقع فيه التعارض .

فان مناط البيت في طلب التفسير هو ما اذا كان التوفيق بين نص المادة ( هـ ) ونص المادة ( و ) او اعمالها معا مستطاعا فيم التفسير على هذا الاساس ام ان ذلك غير مستطاع فيكون النص الاخير وهو نص المادة السادسة ناسخا لنص المادة الخامسة فيما يتعلق بمدة الخدمة .



وبامعان النظر في نص المادة الخامسة نجد ان واضح النظام قد ميز بين نوعين من العون المالي :  
الاول - العون المالي المقطوع البالغ ثلاثمائة دينار وقد اوجب النص صرفه لورثة الموظف المتوفي او الى الموظف المقعد بقطع النظر عن مدة الخدمة .

الثاني - العون المالي غير المقطوع وهو الذي يحسب على اساس ٢٥ دينارا عن كل سنة قضاه الموظف في الخدمة .  
وحيث ان عبارة ( الحالات المبحوث عنها في المادة الخامسة ) الواردة في المادة السادسة وان جاءت بصيغة العموم وانها لذلك تشمل جميع حالات العون المالي المنصوص عليها في المادة الخامسة سواء كانت حالة العون المالي المقطوع او غير المقطوع . الا انه من القواعد الفقهية المسلم بها ان العام لا يؤخذ على عمومه اذا قام دليل التخصيص نصاً او دلالة .

وحيث ان المادة السادسة المشار اليها انما وضعت لبيان الحد الادنى لمدة الخدمة التي يجوز معها صرف العون المالي الى ورثة الموظف المتوفى او الى الموظف المقعد .

وحيث ان تعيين مدة خدمة الموظف لاغراض صرف العون المالي لا يكون لازماً الا لغاية تحديد مقدار العون المالي غير المقطوع الذي يحسب على اساس ٢٥ دينارا عن كل سنة من سنين الخدمة .

فان ذلك يدل على ان عبارة ( الحالات المبحوث عنها في المادة الخامسة ) التي وردت بصيغة العموم قد خصصت ببعض حالات العون المالي المنصوص عليها في المادة الخامسة وهي الحالات التي تكون فيها مدة الخدمة هي الاساس لتعيين مقدار العون المالي . اما الحالات الاخرى التي يتوجب فيها صرف العون المالي بقطع النظر عن مدة الخدمة فلا تسفل في مدلول تلك العبارة .

وعليه يكون التعارض الظاهري بين نص المادة الخامسة ونص المادة السادسة هو تعارض يمكن التوفيق فيه واعمال التصيين معا على الوجه المتقدم ذكره .

فقرر تفسير النصين المطلوب تفسيرهما على هذا الاساس .

صدر في ١٩٧٧/٢/١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
المستشار القانوني	في رئاسة الوزراء	لحكمة التمييز	( مخالف )	الرئيس الاول لحكمة التمييز
صبيح الحسن	عيسى طماش	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشيدان	موسى السالك

#### قرار المخالفة :

يقتصر التفسير على استخلاص قصد المشرع الحقيقي من النصوص التشريعية دون الاستناد الى قصد مفترض .  
يقول علماء الاصول ان العام يدخل عليه التخصيص . والتخصيص هو بيان ان بعض افراد العام لم تدخل في الحكم ابتداء بخلاف النسخ الذي هو اخراج بعض افراد العام من حكمه بعد ان دخلوا فيه .

تأسس على هذه القواعد واستعراض النصوص القانونية فاني ارى ان المادة السادسة المذكورة قد خصصت النص العام الوارد في المادة الخامسة بحيث اصبح حكمها مقصورا ابتداء على الحالات التي يتوافر فيها مرور اثني عشر شهرا على الاشتراك في الصندوق ودفع المبالغ المقررة في المادة السابعة . واستبعدت الحالات الاخرى من استحقاق العون .  
ولمذا فاني ارى انه يعمل بالمادتين معا على اساس ان المادة السادسة قد خصصت المادة الخامسة كما اسلفت .

صدر ١٩٧٧/٢/١

الرئيس الثاني لحكمة التمييز  
نجيب الرشيدان

#### قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٧٧/١/١١ رقم ج / ٨٠٦/١٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة الرابعة والفقرة (ب) من المادة ٢٤ من نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي الجامعة الاردنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كانت كلمة ( المرتب ) الواردة في هاتين الفقرتين تعني الراتب الاساسي حسب سلم الرواتب المقرر لموظفي الجامعة الاردنية ام انها تشمل الرواتب والعلاوات المقررة في نظام الرواتب والعلاوات الخاص بموظفي الجامعة المذكورة كمعلاوة الاختصاص والعلاوة الاضافية وعلاوة بدل التمثيل والضيافة وعلاوة غلاء المعيشة وعلاوة التنقل وعلاوة بدل الإقامة لغير الاردنيين .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس الجامعة الاردنية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧ وتديق النصوص القانونية يبين ان النظام المطلوب تفسيره لم يورد تعريفا لكلمة ( المرتب ) الواردة في بعض موادها لم يبين مدى مدلولها ولذا فانه تطبيقا لقواعد التفسير يتعين اعطائها نفس المعنى المحدد لها في التشريعات الاخرى الباقية عن الرواتب والمرتبات والعلاوات

وبالرجوع لنظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ والنظام المالي للحكومة لسنة ١٩٥١ ونظام موظفي الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٤ ونظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٤ والنظام المالي للجامعة لسنة ١٩٦٤ ونظام البعثات العلمية في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٥ وقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٥٢ نجد ان نظام الخدمة المدنية والنظام المالي للجامعة لم يوردا في اي نص من نصوصها لفظة ( مرتب ) وانما اوردت لفظة ( راتب ) لتدل على الراتب الاساسي الذي يتقاضاه الموظف حسب سلم الرواتب .

اما التخصيصات الاخرى التي يستحقها الموظف زيادة على الراتب الاساسي فقد عبر عنها النظامان المذكوران بالفاظ مختلفة حسب طبيعتها وماهيتها كالايجور والتعويضات والمكافآت والعلاوات والمزاومات وغير ذلك كما هو واضح من نص الفقرة (ب) من المادة الرابعة والمواد ١٦ و ٢٣ و ٨١ و ٩٢ من نظام الخدمة المدنية ومن مختلف نصوص النظام المالي للجامعة .

اما نظام موظفي الجامعة فقد استعمل لفظة ( راتب ) في بعض موادها كما استعمل لفظة ( مرتب ) في المادتين ٢١ و ٢٠ ليعبر عن المادتين ٢٠ مايلي : (يمنح الموظف اذنا بالتغيب عن عمله ومرتب كامل مع العلاوات ) وورد في المادة ٢١ مايلي : ( يستحق الموظف الذي تنتهي خدمته في الجامعة المرتب مع العلاوات عن مدة الاجازة ) .

وكذلك فان نظام البعثات العلمية في الجامعة قد اورد في المادة ١٨ لفظة المرتبات حيث نصت هذه المادة على ما يلي : ( يكون الموظف مرتبطا مع الجامعة يتمتع للخدمة فيها ومرتب عليه وعلى كفيله متكافئين متضامنين ان يدفع للجامعة من المرتبات والعلاوات ) .

كما ان الجدول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات قد اورد ايضا لفظة ( مرتب ) حيث نص البند ٢٠ منه على انه يستوفى عشرون فلسا عن كل مرتب شهري او مخصصات شهرية او علاوة شهرية .